HEINRICH BÖLL STIFTUNG
RABAT
Maroc

مواجهة صغار الفلاحين للتغيرات المناخية بواحات إقليم زاكورة

تحرير:

إسماعيل أيت باسو **عبد الصمد خضيري**

Oct 2024

عن الكاتبين:

إسماعيل أيت باسو:
طالب باحث في سلك الدكتوراه في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا بجامعة محمد الخامس بالرباط، عضو فريق البحث في أنثروبولوجيا الواحات، مهتم بقضايا الشباب والتحولات المجتمعية، التنمية المستدامة، والحماية الاجتماعية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. له العديد من المؤلَفات، آخرها مقال مشترك في كتاب الواحة والتحولات المجتمعية: الإنسان والمجال والمجتمع) مؤسسة فكر وكلية الآداب جامعة محمد الخامس الرباط، 2023(عنوانه: "التأثير المزدوج لهجرة الشباب على المجتمع الواحي".

عبد الصمد خضيري:
طالب باحث في سلك الدكتوراه في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا بجامعة شعيب الدكالي بالجديدة، تركز اهتماماته البحثية على قضايا الاستدامة في المجالات الحضرية، التراث الحضري، التحولات السوسيومجالية في مناطق الواحات. له العديد من المقالات، آخرها قصة ضمن أدب الخيال المناخي بـعنوان " الحرب الواحية "، ضمن الكتاب الجماعي " IMAGINE.. Histoires et récits du monde d'après"، منشورات مؤسسة هنريش بول، الرباط،2202.

فهرس المحتويات

عن الكاتبين 4
شكر وتقدير 7
مقدمة 9
1-الواحة جنة صغار الفلاحين؟..... 11
2-الجفاف واستراتيجيات التكيف 16
2.1 استراتيجيات تكيف الفلاحين 16
2.2 استراتيجيات تكيف السياسات العمومية 19
3-الأنشطة الزراعية الحديثة 20
4-الشباب والهجرة 23
5-النساء ومستقبل الواحة 26
خلاصة وتوصيات 28
لائحة المراجع 31

لائحة الرسوم التوضيحية

الجدول 1: الزراعات المعيشية السائدة بواحات إقليم زاكورة 12
الجدول 2: توزيع التعاونيات حسب المنتوجات ومجال النشاط في إقليم زاكورة ... 16
الجدول 3 : كمية الماء التي يحتاجها البطيخ الأحمر من الزراعة إلى الإنتاج 22
الصورة 1:استعادة النخيل لرونقه الطبيعي بعد طلقة وادي درعة 15
الصورة 2: ضيعة فلاحية مستفيدة من دعم تجهيز الأراضي 18
الصورة 3 : مشروع السقي باستعمال الطاقة الشمسية بواحة أفرا 25
الصورة 4: حرث (إ، ب) لأرضه بعد 5 سنوات من هجرها بسب قلة الماء 28

شكر وتقدير

لما بدأنا التفكير في ضرورة إنتاج دراسة حول تأثير التغيرات المناخية على الواحات، كان يحكمنا رهان إنتاج معرفة علمية مبنية على بحث ميداني استقصائي، يختلف عن التناول المبسط لوضعية الواحات، ويساهم في نفس الوقت في التراكم المعرفي حول الواحات من منطلق إيماننا الراسخ، أن التراكم المعرفي حول الواحات من شأنه أن يساهم في النقاش العمومي حول الوضعية البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتأزمة التي تواجه الواحات. كما كان يحكمنا في نفس الوقت رهان تطوير ما تناولناه سابقا على الواحات بعمق ميداني ومراجعة الأدبيات والمعرفة المنتجة حول واحات زاكورة.

أول تحدي معرفي صادفناه هو الكيفية التي يمكن أن نتناول بها موضوع تأثير التغيرات المناخية على صغار الفلاحين، وفق منهجية تفكير وكتابة وبحث ميداني، يمكنها أن تتطابق مع الموضوع، وبعيدة في نفس الوقت عن الكتابات الجافة وصياغة التعريفات. أو بعبارة أخرى؛ كيف يمكن الحديث عن المتغيرات الرئيسية في الدراسة من بينها الواحة، التغيرات المناخية، وصغار الفلاحين. انطلاقا من الميدان ومن لغة الناس، وبطريقة يمكنها أن تصل لجمهور واسع. فكان الاختيار هو المزج بين البحث الإثنوغرافي والسرد القصصي للمعيش اليومي لصغار الفلاحين في تكيفهم ومقاومتهم للتغيرات المناخية.

أصبح هذا المشروع البحثي الاستكشافي واقعا، بفضل دعم وثقة مؤسسة هينريش بول، منذ أن كان فكرة، بالتعاون مع شبكة سيادة. وهو مشروع بدأ يشغلنا لأكثر من سنتين، لما قررنا بداية العمل سويا على مناطق الواحات، كجزء من رد الجميل، والترافع عن واحات احتضنتنا وكبرنا فيها وتعلمنا فيها أساسيات الحياة ومقاومة كل الظروف.

ونود في هذا السياق أن نتقدم بجزيل الشكر لمؤسسة هينريش بول على الدعم والمواكبة، ولجميع المشاركين في البحث، بمن فيهم الساكنة المحلية والفلاحين على حسن الضيافة، والتفاعل مع أسئلة البحث.فقد شاركونا معاناتهم، آلامهم، طموحاتهم، وأملهم الكبير في عودة الواحات إلى سابق عهدها .. كما نتقدم بالشكر الجزيل لرئيس المجلس الإقليمي لزاكورة، وموظفي وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان (ANDZOA)، والفاعلين المدنيين والباحثين في مناطق الواحات، على سعة صدرهم وإغنائهم لهذا البحث.

* ملحوظة: تم اعتماد صيغة المذكّر في هذه الدراسة لتبسيط الأسلوب وخفة النص.

مقدمة

صادفت زيارتنا الميدانية لواحات إقليم زاكورة جريان وادي درعة، بعد طلقة مائية طال أمد انتظارها لدى الفلاحين، لإحياء أملهم في تجديد صلتهم الوثيقة بأنشطتهم الزراعية. وهو ما أعطى للواحة رونقا طبيعيا وجماليا بعد توالي الجفاف في السنوات الأخيرة. إذ أصبح هوس البحث عن الماء هو السمة المميزة لواحات إقليم زاكورة، في ظل أطول فترة جفاف، والتي تمتد من آخر فيضان عصف بالمنطقة سنة 2014. حيث إرتفع منسوب وادي درعة إلى مستويات قياسية بعد امتلاء سد المنصور الذهبي عن آخره. فقد عاشت الواحات المغربية فترات جفاف متقطعة عبر تاريخها، منذ الموجة الأولى للجفاف إبان فترة الاستعمار، والتي استمرت وألقت بظلالها على مغرب الاستقلال أيضا. وخلال العقدين الماضيين، تأثرت الواحات بشكل كبير بالتغيرات المناخية، حيث تراجعت مستويات المياه الجوفية والمساحات الصالحة للزراعة، وتفاقمت مظاهر التصحر. علاوة على زحف الرمال، والحرائق، وغزو الأمراض البيولوجية لأشجار النخيل، لاسيما مرض" البيوض".

في المقابل كانت الخطابات والسياسات البيئية والتنموية الموجهة نحو الواحات، مبنية على سياسات زراعية حديثة مستنزفة للثروة المائية، منسجمة مع الرؤية النيوليبرالية، التي اختارتها النخب الاقتصادية والسياسية. أهمها، مخطط المغرب الأخضر (2008 – 2020)، الذي ساهم في رفع عدد مشاريع الفلاحة التضامنية التي تم إطلاقها إلى 985 مَشروع، استفاد منها نحو 733.000 فلاح. علاوة على رفع إنتاج النخيل إلى 117 ألف طن، وغرس حوالي 2.8 مليون شتلة نخيل متم سنة 2018 [1].

إلا أن 93.9 % من المغاربة يرون أن كبار الفلاحين هم المستفيدون الرئيسيون من هذا المخطط وفق استطلاع المركز المغربي للمواطنة، والذي خلص كذلك إلى أنه لم ينجح في تعزيز الأمن الغذائي لدى 83 % من المشاركين. حيث عبر 94.2 % منهم عن ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في ظل التركيز على الفلاحة التصديرية وجلب العملة الصعبة، بينما تضررت القدرة الشرائية للمواطنين في ظل عدم وفرة المنتوجات الفلاحية في السوق الوطنية [2]. إضافة إلى ذلك تم تهميش السكان المحليين من إدارة الموارد والتغيرات البيئية، بواسطة الأعراف المحلية والتجربة المعيشية التي يمتلكونها.

[1]وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، حصيلة مخطط المغرب الأخضر 2020-2030. تم الإطلاع عليه في 30/10/2023 .
https://www.agriculture.gov.ma/ar/dat-agri/plan-maroc-vert

[2] المركز المغربي للمواطنة، التقرير التركيبي حول نتائج استطلاع رأي المغاربة حول مخطط المغرب الأخضر، ماي 2023.

وهو ما كرس وضعا بيئيا متدهورا وهشّاً في استخدام الموارد الطبيعية الواحية (الأرض والماء) المحدودة، والتنافس حولها بين نمط حديث ونمط تقليدي.[3]

وتأتي هذه الدراسة في سياق التغيرات المناخية وارتفاع مستويات التضخم التي تواجه دول العالم، وتأثير التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية السريعة بشكل سلبي على السيادة الغذائية التي تمكن من ضبط الاختيارات في مجال السياسة الفلاحية، وتساعد على التحكم في القرار حسب حاجيات السكان[4]، وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة. حيث يعاني المغرب في هذا الإطار من أزمة مائية حادة، في ظل تراجع التساقطات المطرية، مما نتج عنه تراجع الأنشطة الفلاحية واتساع دائرة الفوارق الاجتماعية، وصعوبة ولوج الساكنة إلى الماء الصالح للشرب...إلخ. إذ بينت نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر خلال الفصل الثالث من سنة 2023، أن 55,8%من الأسر تؤكد أن مداخيلها تغطي مصاريفها، فيما استنزفت42,2% من الأسر من مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض. فيما لا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخيلها 2,0%[5]، خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية، ورفع بنك المغرب نسبة الفائدة إلى3% للحد من التضخم.

تركز الدراسة على مقاربة التغيرات المناخية على صغار الفلاحين داخل المجالات الواحية لإقليم زاكورة، لا سيما من حيث تراجع مستوى المياه الجوفية بمعدل يتراوح بين 15 و20 متر مكعب سنويا وانخفاض إنتاج التمور بنسبة 34%. فضلا عن تجاوز الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة الصالحة للزراعة إلى 700 نسمة في الكيلومتر المربع خلال السنوات الأخيرة[6]. واعتمدنا في الدراسة الميدانية على المنهج الكيفي في مقاربة هذه الإشكالات، عبر تقنيات الملاحظة الميدانية والرقمية، والمقابلات الفردية والجماعية. إذ قمنا بإجراء 20 مقابلة مع صغار الفلاحين والشباب والنساء للكشف عن تجاربهم المعيشية، والاستراتيجيات البديلة للأنشطة الفلاحية المعيشية بعد استمرار الجفاف. إضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلات مع فاعلين مدنيين وسياسيين وباحثين في المجال لفهم تغير أنماط العيش التقليدية وظهور أنماط أخرى، في محاولة للتكيف مع التغيرات التي يفرضها الواقع الحالي، للحفاظ على "روح الواحة"[7] واستدامة النظام الإيكولوجي ذي الخصوصية المحلية بهذه المناطق.

---

[3] فوزية برج، "بيئوية الفقراء: ديناميات التكيف وممارسات العيش: مقاربة أنثروبولوجية"، مجلة عمران، العدد 7/27، شتاء 2019، ص 87.

[4] "رهان السيادة الغذائية: إكراهات المديونية والتبادل الحر بالمغرب"، حوار مع الباحث الاقتصادي د نجيب أقصبي، تنسيق ومراجعة علي أزناك، تحرير علي أموزاي، شبكة سيادة، نونبر 2023.

[5] المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول نتائج بحث الظرفية لدى الأسر، الفصل الثالث من سنة 2023.

[6] Houzir Meriem, Femmes oasiennes et changement climatique au Maroc, Heinrich-Böll-Stiftung Rabat, 2017, P 6.

[7] حسن أحجيج وجمال فزة، فكيك الواحة المكلومة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2020.

1. الواحة جنة صغار الفلاحين؟

شكلت الواحات على مر تاريخها جنة لصغار الفلاحين، لاسيما وأن النمط الزراعي السائد هو الفلاحة المعيشية في الاستغلاليات الزراعية الصغيرة. فقد كانت منطقة "الروحا" في وقت سابق معقلا للفلاحة المعيشية، حيث كانت تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لمنطقة زاكورة وتنافس المنتجات الواردة من خارج الإقليم. بينما لا يزال اليوم عدد كبير من صغار الفلاحين، يقاومون من أجل العيش وفق هذا النمط الإيكولوجي[8]. في هذا السياق يقول المبحوث (إ، ت،63 سنة)، "لم أكن واعيا بشكل كبير لزراعة الخضروات من قبل، خاصة وأن الماء قليل، فالفلاحة تتطلب اليقين والصبر لحصد منتوج جيد. فمثلا لو قمت بزارعة القزبر في هذا الفدان سأربح فيه كثيرا مقارنة بزراعة القمح. وهناك فلاّحون استثمروا جيدا في زراعة البصل والملوخية. إذ أن فدان واحد مغدى بـالغبار (السماد الطبيعي) بسمك 20 سنتيما، يمكن أن يقدم مردودية من الزراعة الجيدة لسنتين دون الحاجة إلى الأسمدة والمبيدات. وما نحتاجه هنا هو نخيل المجهول، الذي يبلغ 600 درهم للنخلة الصغيرة لغرسها، وقرابة 5 سنوات لتحصل على محصول جيد، ثم قد يصل العائد إلى مليون سنتيم للنخلة في الموسم الفلاحي. كما يكون للفلاح الوقت لحرث الأرض واستغلالها في محاصيل أخرى".

[8] تفيد المعطيات التاريخية أن المنتوجات الزراعية بواحات وادي درعة في العصور الوسطى كانت تخضع لمؤثرات طبيعية من بينها الجفاف، ارتفاع درجات الحرارة؛ علاوة على المشاكل المرتبطة بملكية الأرض والماء. وهو ما يفسر إلى حد ما واقع السيادة الغذائية اليوم بالواحة. للمزيد أنظر إلى كتاب أحمد البوزيدي " التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17 ومطلع القرن 20) دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، منشورات أفاق متوسطية، 1994.

الجدول 1: الزراعات المعيشية السائدة بواحات إقليم زاكورة

الفلاحات المعيشية	النخيل	الخضروات	الفواكه	القطاني	المواشي	الحبوب
أنواع المنتجات الفلاحية	- بوستحمي - الجيهل - الفقوس - نجدة - المجهول	- الطماطم - البدنجان - الفلفل - البصل - الجزر - القزبر - الملوخية	- الرمان - التفاح البلدي - المشماش - البطيخ بمختلف أنواعه - التين	-العدس -الفول -اللوبيا -البازلاء	-تربية الدجاج - تربية الأرانب - تربية النحل - تربية البقر والمعز والدمان - تربية الإبل	-الشعير -القمح

المصدر: البحث الميداني، شتنبر 2023.

لكن واحات إقليم زاكورة ستشهد مع بداية سنوات التسعينات إلى اليوم، تحولات على مستوى التركيبة والبنيات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية. حيث بدأت تبرز أنشطة اقتصادية موازية للنشاط الزراعي المعيشي، كالأنشطة السياحية. فقد أصبح القطاع السياحي في المغرب، مساهما في التنمية منذ منتصف الستينات عبر مخطط الإعداد السياحي لسنة 1965. لكن مع بداية الألفية الثالثة، تركزت التنمية السياحية في المناطق القروية، لا سيما المناطق الواحية، نظرا لغنى موروثها الطبيعي والثقافي[9]. علاوة على ظهور الاستغلاليات الزراعية الكبيرة مع مخطط المغرب الأخضر، وغزو البناء الإسمنتي للواحة. وذلك خاصة بعد التقسيم الإداري للإقليم واستقرار العديد من الموظفين به، الشيء الذي ساهم في ظهور أنشطة اقتصادية من قبيل نشاط الخدمات. في المقابل سيشهد الإقليم موجات هجرة للعديد من الشباب الذين كانوا يوفرون اليد العاملة في الفلاحة المعيشية نحو الحواضر الكبرى.

هذا التحول أثر على النشاط الفلاحي المعيشي الذي كان طاغيا على الواحة، ودفع العديد من صغار الفلاحين بواحات إقليم زاكورة إلى تغيير نشاطهم المعيشي والتكيف مع الأنشطة الاقتصادية الجديدة. نتيجة لذلك تخلى العديد من صغار الفلاحين عن حقولهم التي لم تعد تذر عليهم دخلا كما في السابق،

[9] عبد اللطيف الخليفي، "التراث الطبيعي والثقافي ودوره في تنمية الاقتصاد السياحي- حالة: واحات درعة وتافيلالت"، سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ورقة عمل رقم 14، يوليو 2020، ص 3-4.

وأهملوا النخيل الذي كان يضمن لهم مورد رزق دائم[10]. بل والأكثر من ذلك، انتشرت ممارسات بين صغار الفلاحين بواحة إقليم زاكورة، عمقت من أزمة الجفاف ونتج عنها امتصاص الفرشة المائية، كحفر الآبار بالقرب من وادي درعة، واجتثاث وقتل الأشجار المحاذية للواد. وهو ما ساهم في انجراف التربة إلى الواد وأدّى إلى امتلائه بالأوحال وعرقلة مجرى المياه.

يرى (م، أ، 80 سنة)،" أن الآبار انتعشت بعد إطلاق وادي درعة، عكس السنتين الأخيرتين، في ظل الجفاف وتراجع الفرشة المائية. فاعتماد قنينة الغاز عوض البنزين المرتفع الثمن خلق خلافا بين الفلاحين وأثر سلبا على محركات الماء، حيث يتطلب المعاينة والمراقبة في نفس وقت السقي. رغم ذلك، فالفلاح همه سقي النخيل رغم التكاليف المرهقة التي ترافقه". في المقابل تراجعت زراعة الخضروات في الواحة، وأصبح لزاما على الواحيين اقتناء جلها من الأسواق الأسبوعية، التي تعرف أثمنتها ارتفاعا واضحا خلال الموسم الفلاحي الحالي. حتى الساكنة لم تعد قادرة على مواكبة أنشطتها الزراعية، فهناك من يزرع القمح، وبعد شهر ونصف لا يقدر على متابعة سقيه ويحصد الربيع للماشية، لعدم قدرته على تلبية التكاليف المادية المرتفعة للسقي.

يعود أصل هذا التحول في الواقع إلى مرحلة السبعينات، وهي المرحلة التي تم فيها بناء سد المنصور الذهبي سنة 1972، الذي أثر بشكل واضح على الفلاحة المعيشية لصغار الفلاحين. بحيث لم يعد من الممكن زراعة مساحات كبيرة ومتنوعة من المنتوجات الفلاحية التي يمكن أن تسوق محليا. إذ أصبحت هذه الفلاحات رهينة بطلقات السد، الشيء الذي لم يكن آمناً لصغار الفلاحين من أجل القيام بنشاطهم الفلاحي المعيشي المعتاد. فبداية من نهاية سنوات السبعينات وبداية سنوات الثمانينات، سيتم تقسيم العديد من الأراضي المجاورة لوادي درعة بالعديد من الدواوير.

إن خطاب الفلاحين في درعة، لا يخلو من عَقْد مقارنة بين الماضي المشرق بوفرة المياه والزراعة قبل بناء السد، والحاضر الصعب بعد بناء السد والجفاف، وعصر ندرة المياه[11].

---

[10]رغم هجرة العديد من العائلات وتخليها عن أرضيها، فإن ذلك لا يعني تخليها الكامل عن الأرض، فعودتها حتمية، لأن الأرض في هذه المناطق ذات حمولة رمزية وتراثية ومحدد أساسي في المجموعة أو الجماعة والمكانة الاجتماعية. أنظر:

Mohamed Mahdi, journal d'un séjour dans la Vallée du moyen Draa, Meknes, Avril 2020, p 10. Consulté le 02/11/2023.

https://www.academia.edu/76853347/JOURNAL_DUN_SÉJOUR_DANS_LA_VALLÉE_DU_MOYEN_DRAA_Mohamed_Mahdi .

[11] Ibid., p 8.

لكن طلقات السد ستتراجع لتصل إلى طلقة أو طلقتين في السنة، منذ آخر فيضان عرفه وادي درعة سنة 2014. وهي السنة التي بدأ خلالها الحديث عن التغيرات المناخية والاحتباس الحراري رغم أن صغار الفلاحين بواحة إقليم زاكورة لم يستوعبوا هذه التغيرات التي ستلحق بهم، خاصة وأنهم ألفوا العيش معتمدين على طلقات سد المنصور الذهبي، غير آبيهن بهطول الأمطار أو انحباسها.

وخلال نفس هذه الفترة، وتحديدا بعد سنة 2012، بدأت برامج دعم وتشجيع الفلاحين. خاصة مع برنامج المغرب الأخضر (2008-2020)، الذي دفع العديد من الفلاحين إلى التوجه نحو ممارسة زراعات حديثة، حظيت بدعم وتشجيع الدولة. وهو ما أدى إلى ممارسة الفلاحة في مجالات زراعية حديثة داخل ضيعات فلاحية كبيرة، وبتقنيات حديثة كالسقي بالتنقيط وحفر الآبار وتجهيزها؛ لفتح المجال لأي فلاحة تسويقية تتيح فرصا لكسب الأرباح. لتصبح الفلاحة بذلك نشاطا اقتصاديا وليس نشاطا معيشيا فقط. يتعلق الأمر هنا بطبقة قروية جديدة أو الأثرياء/المالكون الجدد التي أسس لها مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر، هاجسهم هو الربح ومراكمة الرأسمال.[12]

في مقابل ذلك، عجز العديد من صغار الفلاحين عن مواكبة برامج الدعم الفلاحي، خاصة وأن هذه البرامج تركز على دعم أصحاب الأراضي التي تفوق هكتارين أو ثلاثة. إذ تتميز استغلاليات العديد من الفلاحين بالواحات عموما بتشتتها في المكان وصغرها في المساحة.

> إن القمح لم يعطي محصولا جيدا هذه السنة بسبب عدم ملائمة البذور، ولكني أتطلع لزراعة الجزر هنا كما كنا نقوم في الماضي، حيث نبيعه في السوق بكثرة بعد استصلاح هذه الأرض، التي قمت بإصلاحها منذ سنة 2003. والذرة هنا تعطي محصولا جيدا لذلك زرعتها، رغم ارتفاع أثمنة الأسمدة التي تؤثر سلبا على الأرض. إن نخيل المجهول لو جربته هنا سيعطي كثيرا، الأمر يتطلب فقط بعض الدعم المادي لغرسه والاهتمام به ليعطي نتائج جيدة كما هو الحال في نواحي الراشيدية. كما تخلينا أيضا على تربية الأبقار والاستثمار فيها لما تتطلب من أعلاف وأموال أو انتظار توفر الشروط المناسبة لتقديم طلب الحصول على الدعم. (ي، م،47سنة)

ويرى الباحث في أنثروبولوجيا الواحات، مصطفى الشيخ، **"أن منذ آخر فيضان عرفه واد درعة سنة 2014، تأثرت الفرشة المائية، وخلقت معاناة للفلاحين نتيجة نضوب مجموعة من الآبار. وهو ما دفعهم إلى تعميق الآبار داخل الواحة. وأصبح الولوج إلى الماء والري صعبا. ووصل الأمر في بعض المناطق إلى حدوث نقص حاد في توفر المياه الصالحة للشرب "**.

[12] نور الدين الزاهي، "الطبقة المتوسطة على ضوء تحولات المجتمع المغربي في المدة الطويلة"، في التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب، مؤسسة فريديك إيبرت، تنسيق: أمينة بوغالبي وعبد الرحمان علال، 2022، ص 47-48.

ومن جهة ثانية، فقد الكثير من صغار الفلاحين الأمل في الأرض، وتخلوا عن عدد كبير منها، نظرا لضعف مردوديتها، وموت العديد من النخيل بسبب الحرائق وانتشار مرض البيوض. مما جعل من الصعب على الفلاحين الثقة في البرامج التي تدعم الأنشطة الفلاحية، كبرنامج غرس النخيل الذي يتطلب في المعدل 5 سنوات من أجل الإثمار. وأصبحت علاقة الفلاح بالأرض تحددها التجارب الناجحة التي تذر عليه دخلا، من قبيل تجربة زراعة البطيخ الأحمر، التي أضحت تشكل هوية لإقليم زاكورة، أكثر من التمور التي يتميز بها.

الصورة 1:استعادة النخيل لرونقه الطبيعي بعد طلقة وادي درعة

المصدر: البحث الميداني، شتنبر 2023.

ومن هنا، فإن الهاجس الربحي لدى صغار الفلاحين يعد المحدد الأساسي، متقدماً على هاجس الممارسة والاستمرارية في النشاط الفلاحي؛ وهي وضعية عامة تشهدها معظم واحات الجنوب الشرقي. في المقابل، بدأ بعض الفلاحين الصغار يفضلون الاستفادة من حقولهم بدلاً من بيعها، نظراً لانخفاض قيمتها المادية مقارنةً بالماضي، حيث أصبح الاستثمار في حقل واحد قريب من البئر يعوض عن جميع الحقول الأخرى التي يمتلكها الفلاح.

ولا يقتصر تفسير ندرة تساقط الأمطار والموارد المائية والجفاف في أذهان الواحيين إلى تأثير السياسات العمومية في المجال الفلاحي، وتنامي الزراعات الحديثة فقط، بل يتم تأويل هذا الوضع أنثروبولوجياً في تمثلاتهم بربط المقدس بالدنيوي؛ وربط ذلك بتراجع التمسك بتعاليم الدين الإسلامي التي تدعو إلى القيم الجماعية للتضامن والتعاون واستحضار مراقبة الله في تقديم الزكاة لصالح الفقراء. وهو ما حال دون وجود "البركة" و "الخير" بالواحة.

2. الجفاف واستراتيجيات التكيف

2.1 استراتيجيات تكيف الفلاحين

في الوقت الذي كان من المنتظر أن يشكل الاقتصاد التضامني والاجتماعي- لاسيما التعاونيات الفلاحية التي تشتغل على منتوجات التمور- ملجأ لصغار الفلاحين لتحقيق مردود ومداخيل محترمة، فإن" ممارسي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يخلطون بين مستويات الاشتغال والممارسة، حيث تجد نفس الشخص في الإنتاج والتعليب واستخراج المشتقات وقد أصبح الممارسون لهذا النوع من الاقتصاد في حالة من التوهان، وأصبحت الفردانية هي السائدة" حسب ما ذكر الفاعل المدني عبد الصادق، ع. إذ أضحت التعاونيات تتجه نحو الخوصصة، حيث تجد معظمها عائلية وليست مختلطة، ويهيمن عليها شخص واحد أو رأي واحد في النشاط ذاته، مثل بيع التمور (الجني والتعليب والتسويق). ورغم مجهودات المجموعات ذات النفع الاقتصادي في جمع الفلاحين، إلا أن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية.

تتعدد اليوم التعاونيات الفلاحية في إقليم زاكورة، لاسيما تلك التي تعمل في قطاع التمور، كما هو موضح في الجدول (2). بعد عامي 2009 و2010، شهدت التعاونيات نمواً ملحوظاً، مما جعلها تجذب الفلاحين لتأسيسها أو الانضمام إليها، خشية فقدان فرص الدعم التي وعدت بها المجموعات ذات النفع الاقتصادي. هذه التعاونيات تلعب دوراً مهماً في تسويق تمور الفلاحين، وتوفير مشاتل نخل جديدة، وتقديم أدوات مساعدة في الجني. كما تيسر الحصول على وثيقة السلامة الصحية من المكتب الوطني للسلامة الصحية (ONSSA)، وتتيح الاستفادة من مبرد الفيدرالية بسعر رمزي قدره 20 سنتيم للكيلوغرام الواحد من التمر شهرياً.

الجدول 2: توزيع التعاونيات حسب المنتوجات ومجال النشاط في إقليم زاكورة

المنتوج/ مجال النشاط	عدد التعاونيات
تربية النحل	28
التشجير	13
التمور	268
اللوز	2
الفواكه والخضر	6
البستانيين	2
الزيتون	1
إنتاج الحناء	25

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة، درعة تافيلالت، 2022.

تقوم المجموعات ذات النفع الاقتصادي المدعومة من طرف التعاون الدولي[13] ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بتقديم أسعار مناسبة للفلاحين مقابل محصول التمور قد تكون أحياناً أعلى من الأسعار التي يقدمها السوق المحلي أو التسويق الذاتي في المدن الكبرى.

ساهمت هذه المجموعات في زيادة محاصيل التمور مع توالي السنوات، حيث يقوم الفلاحون بتعويض النخيل الغير المتمر بنخيل جديد توفره التعاونيات. لكن رغم ذلك لم تتمكن هذه التعاونيات من تحقيق الاكتفاء الذاتي من التمور حتى في أكبر واحة على المستوى الوطني. مما أدى إلى فتح السوق المحلية أمام التمور الأجنبية التي تتمتع بجودة عالية وأسعار منخفضة. ويأتي ذلك في ظل غياب رؤية واضحة لدى العديد من الفلاحين، على الرغم من حصول بعضهم على دعم الدولة لتجهيز الأراضي.

بالإضافة إلى ذلك، يبقى انخراط صغار الفلاحين في المجموعات ذات النفع الاقتصادي صعب المنال حيث تصل المساهمة أحيانا إلى عشر ألاف درهم، إذ أن الهدف من هذه الإجراءات هو معرفة وتقييم مدى رغبة الفلاح وجديته في العمل التعاوني. لهذا يضطر العديد من الفلاحين الذين ينتمون لنفس الدوار مثلا، إلى تأسيس تعاونية فلاحية بثمن انخراط في متناول الجميع، قبل أن ينخرطوا في المجموعات ذات النفع الاقتصادي؛ للحصول على مكانة تمكنهم من الاستفادة من فرص الدعم الفلاحي. لكن مع ذلك يبقى الفلاح في هذه السيرورة فاقداً للسيادة على محصوله من التمور، مما يدفع العديد من صغار الفلاحين إلى العمل بالطريقة التقليدية في تسويق التمور في الحواضر الكبرى التي لا تزال المورد الأساسي لهم.[14]

---

[13] ساهمت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية على إنجاز برامج تنموية، كمشروع التأقلم مع التغيرات المناخية في مناطق الواحات (PACCZO)، الممول من طرف صندوق التكيف The adaptation fund. ومشروع إعادة تنشيط النظم البيئية الزراعية في الواحات (OASIL) المستفيد من منحة مرفق البيئة العالمي، والذي ينفد بشراكة مع منظمة التغذية والزراعة وبمعية الفاعلين الجهويين والمحليين. تم مشروع دعم المجموعات ذات النفع الاقتصادي لتنمية سلسلة نخيل التمر بمناطق الواحات (المعروف اختصارا ب «PAGIE" الممول بشكل مشترك من قبل المملكة المغربية ومملكة بلجيكا. ويتم تنفيذه من قبل الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان (ANDZOA)، ووكالة التنمية البلجيكية - Enabel، والمكتبان الجهويان للاستثمار الفلاحي ورزازات وتافيلالت، ومكتب الاستشارة الفلاحية ووكالة التنمية الزراعية.

[14] في البداية كان الفلاح يقدم محصول التمور إلى فيدرالية التعاونيات، ويمكن أن يتعرض للخسارة في حالة عدم بيع التمور. أما الان وكما هو الشأن في مجموعة ذات النفع الاقتصادي بالجماعة الترابية تمزموط التي تحظى بدعم التعاون البلجيكي؛ فقد أصبح الفلاح يحصل على تعويضه مقدما. وأحيانا يجد إشكالا ونقصا في بيع التمور خلال رمضان، إذ يكون مضطرا إلى وضع على الأقل 3 أطنان في المبرد من أجل بيعها.

في مقابل هذا النهج المتبع من التعاونيات الفلاحية، برزت نماذج لتعاونيات أخرى نجحت في توحيد الأراضي السلالية[15]؛ من قبيل التعاونية الفلاحية في دوار تانسيخت، كأول تجربة على المستوى الجهوي. ويهم هذا المشروع تعبئة مليون هكتار من الأراضي الجماعية من أجل الاستثمار الفلاحي حيث استفاد 199 فلاحا من ذوي الحقوق لدوار تانسيخت بالجماعة الترابية تمزموط من تجزئة فلاحية تمتد على مساحة تقدر بحوالي 54 هكتار؛36 هكتار مخصصة لزراعة النخيل، و18 هكتار المتبقية تهم زراعة الحناء. إذ تتوفر الضيعة على ثلاثة آبار بعمق لا يتجاوز تسعة أمتار، مزودة بصهريج مائي كبير، مع الاعتماد على الطاقة الشمسية لضخ مياه السقي عبر تقنية الري بالتنقيط، مما سيمكن الفلاحين من تحسين مدخولهم.

بالإضافة إلى ذلك ظهرت مشاريع فلاحية ذاتية، منها من حظيت بدعم وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، خاصة في تجهيز الأراضي والسقي أو الحصول على التجهيزات الفلاحية والمشاتل. فمثلا قام المشارك في البحث (م، ب، 48 سنة) بالحصول على مشاتل نخل جديدة من نوع "المجهول والفقوس والنجدة ولجيهل" سنة 2011، وقام بغرسها في استغلالية جديدة كان قد اشتراها. كما قام بإصلاحها والعناية بها لمدة ثلاث سنوات لتكون صالحة للزراعة بجوار وادي درعة. بالإضافة إلى ذلك قام بزراعة الفصة والذرة، وهي زراعات تحتاجها الماشية.

في حين يفضل بعض الفلاحين الابتعاد عن الحقول الزراعية في دواويرهم وشراء أراضي زراعية في مناطق قريبة من وادي درعة حيث توجد المياه الجوفية التي يحتاجونها للقيام بأنشطتهم الفلاحية المتنوعة (النخيل، الفصة، الذرة، الرمان، العنب، تربية المواشي والأبقار...). هؤلاء الفلاحون يعتمدون على طريقة الفلاحة المعيشية التسويقية المحلية. كمثال على ذلك، تجربة الفلاح (ع، ق 66 سنة) الذي استفاد من دعم وزارة الفلاحة في تجهيز أرضه بالري الموضعي، الطاقة الشمسية، إضافة إلى صهريج لتخزين مياه السقي كما توضح الصورة أدناه.

الصورة 2:
ضيعة فلاحية مستفيدة من دعم تجهيز الأراضي

المصدر: البحث الميداني، شتنبر 2023.

[15] الأراضي السلالية أو أراضي الجموع هي تلك الأراضي التي ترجع في ملكيتها إلى جماعات سلالية في شكل قبائل أو دواوير أو عشائر، قد تربط بينهم روابط عائلية أو عرقية واجتماعية ودينية. وتكون حقوق الأفراد فيها غير متميزة عن حقوق الجماعة، حيث ينتفع بهذه الاراضي أعضاء وأبناء هذه الجماعات.

2.2 استراتيجيات تكيف السياسات العمومية

تتميز واحات إقليم زاكورة بموقعها قرب أطول وادٍ في المغرب، حيث ينبع وادي درعة من جبال الأطلس العليا ويتدفق إلى السهول وواحات الصحراء في طانطان.
تسبب هذا التدرج الجيولوجي للوادي في جعل منطقة زاكورة عرضة للعديد من الفيضانات، نظراً لموقعها في وسط الوادي. وفي عام 1972، تم بناء سد المنصور الذهبي كاستجابة لسنوات الجفاف التي شهدها المغرب بعد الاستقلال في الستينات. وكان هذا السد أول إجراء تتخذه الدولة المغربية لمواجهة هذه المشكلة، من خلال اعتماد سياسة بناء السدود.

ويكاد يجمع أغلب المشاركين في البحث على أن بناء سد المنصور الذهبي أسفر عن نتائج عكسية على معيش الفلاحين بواحات وادي درعة. إذ يؤكد الباحث مصطفى الشيخ، أن سد المنصور الذهبي بعد مرور نصف قرن على إنشائه، لم يُساهم في تحقيق تنمية اقتصادية فلاحية في الواحات. بل على العكس من ذلك، أدى إلى تفاقم مشكلة الجفاف، وموت النخيل، وفقدان مساحات كبيرة من الأراضي الفلاحية، وصعوبة الولوج إلى الماء، مما زاد من حدة الأزمة. ويشير مصطفى الشيخ إلى أن "السد عليه علامات استفهام كبيرة، فمنع الجريان والصبيب الصغير في وادي درعة قد أدى إلى موت أشجار النخيل، خاصة في تاكونيت ومحاميد الغزلان، حيث تكوَّنت ما يمكن وصفه بمقابر جماعية للنخيل، نظرا لكونه يتغذى مباشرة من الفرشة المائية".

كما أن التركيبة الجيولوجية لإقليم زاكورة، تتسم بعدم وجود فرشة مائية أو حوض مائي موثوق به، لاسيما أن حوض الفايجة أصبح من الصعب أن يتجدد، بعد ما لحقه من استنزاف للمياه. وبالتالي ، أدى نقص الإمدادات من سد المنصور الذهبي إلى انخفاض تدريجي في الإنتاج الزراعي، مما جعل من الصعب ضمان الأمن الغذائي للسكان المحليين.[16]

في مقابل ذلك لم تأخذ السياسات العمومية في برامجها بعين الاعتبار "الحساسية البيئية" في خلق التوازن بين الموارد الطبيعية والتدخل البشري لتدبير الندرة والوفرة بالمناطق الواحية وتأثيرها على الأجيال القادمة. وذلك باعتبارها توازنات هشة تبنى بصعوبة ويمكن أن تختل في أية لحظة. إذ سيصبح الوضع أكثر مأساوية بداية من سنة 2018، بعدما ارتفعت معدلات الحرائق في الإقليم نتيجة نقص الاهتمام بالواحة والنخيل من قبل السكان المحليين الذين هجروا الواحات وأساؤوا إليها بسلوكياتهم. بالإضافة إلى ذلك، ساهم ارتفاع درجات الحرارة في تفاقم هذه المشكلة. وهو ما دفع المجلس الإقليمي لزاكورة إلى اعتماد برامج محاربة الحرائق داخل الواحة، بشراكة مع العمالة والمديرية العامة للجماعات الترابية، إضافة إلى برنامج "أوراش" الذي يتضمن إنجاز أوراش تنقية أعشاش النخيل. ومكنت هذه البرامج من عدم تسجيل أي حريق بالإقليم في سنة 2023، وتعزيز تواجد الإنسان داخل الواحة.

[16] Casciarri Barbara, "Drought and 'Natural' Stress in the Southern Daraa Valley: Varying Perceptions among Nomads and Farmers", in Casimir; M.J. (ed.), Culture and the Changing Environment. Uncertainty, Cognition and Risk Management in Cross Cultural Perspective, Oxford, Berghahn, 2008, p. 147-174.

وفي خضم هذه الفترة التي اتسمت بالاستنزاف المتواصل للمياه الجوفية ونضوب الآبار وتأثر العديد من المزروعات لاسيما النخيل، بلورت المجالس المنتخبة مجموعة من السياسات العمومية لتخفيف ومجابهة هذا الواقع المزمنعلى الواحات. فقد قام المجلس الإقليمي لزاكورة في يناير سنة 2023، بعقد اتفاقية شراكة بقيمة 26 مليار سنتيم مع وزارة التجهير والماء ووزارة الفلاحة والمديريةالعامة للجماعات المحلية، بهدف إنشاء مجموعة من العتبات المائية أو السدود التحويلية الصغيرة وذلك على مستوى وادي درعة على امتداد 3 سنوات. يهدف هذا المشروع إلى تغذية الفرشة المائية والآبار من خلال استغلال مياه الفيضانات التي تضيع في الصحراء، وتخزين المياه لمدة تصل إلى سنة أو سنتين، لتخفيف حدة الجفاف في حال تأخر التساقطات المطرية. وتُعد هذه المبادرة استجابة لمطالب الفعاليات المدنية بالإقليم منذ عام 2014، إذ تُعنى بالتعامل مع ثنائية الوفرة والندرة التي تميز تاريخ الواحات.

يؤكد المدني الشيخي رئيس المجلس الإقليمي أن هذا المشروع يهدف إلى التكيف مع الجفاف بإقليم زاكورة، بفضل اللقاءات التشاركية مع الفلاحين والمجتمع المدني، خاصة مع الجمعيات السقوية. حيث مكنت هذه الصيغة التشاركية من المساهمة في نجاح مثل هذه المشاريع، "فإدخال الناس في التدبير وإحساسهم بالمخاطر، تجعلهم يشعرون بالمقابل بمنافع القرارات المتخذة من أجلهم، وتجعلهم يساهمون في تنفيذها". وهو ما قام به أيضا المجلس الإقليمي عن طريق الانخراط في عقدة الفرشة المائية للفايجة، والتي تهم صياغة مذكرة بشأن هذا الحوض المائي مع الجمعيات والساكنة والسلطات المحلية، من أجل تدبير كمية الاستغلال في الفرشة المائية. في مقابل هذا الالتزام، تقوم وزارة الفلاحة بدعم مشاريع تنموية بهذا الحوض.

3. الأنشطة الزراعية الحديثة

يعتبر البطيخ الأحمر من أبرز الزراعات الحديثة التي غزت واحات إقليم زاكورة، بعد الأرباح الطائلة التي حققها كبار الفلاحين في كل موسم فلاحي عبر تسويقه على المستوى الوطني والدولي. وهو الشيء الذي دفع صغار الفلاحين أيضا إلى الانخراط في هذه الدينامية واستغلال "ثروة البطيخ الأحمر" حيث قاموا بالاستثمار فيه بشكل جماعي سواء عبر استغلال أراضيهم الزراعية أو اكتراء مساحات زراعية كبيرة، بالإضافة إلى حفر آبار جديدة لتلبية المتطلبات الكبيرة للبطيخ الأحمر من المياه.[17] ويجد هؤلاء الفلاحون دعمًا من خلال تلقيهم إعانات لتجهيزات السقي بنسبة تتراوح بين 80% و100%، كما هو منصوص عليه في مخطط المغرب الأخضر الذي يشرف عليه المكتب الفلاحي.

[17] Jamie Fico & Amine Kenti, Living on Luck:The Story Behind Zagora's Watermelons, Heinrich-Böll-Stiftung Rabat,2022, Pp20.

شكل هذا الدعم الرسمي من طرف الدولة حافزا للفلاحين لاعتماد هذه الزراعة كوسيلة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وخلق فرص شغل مؤقتة للواحيين في ظل ضعف فرص العمل في المنطقة والتوجه المتزايد نحو المدن الكبرى لإعانة أسرهم. حيث أصبحت التحويلات المالية للمهاجرين الممول الأساسي لعيش الأسر الواحية في زمن الجفاف وتراجع المحاصيل الزراعية، مما دفع العديد من الفلاحين إلى التخلي عن أراضيهم في بعض المناطق من الإقليم، بناءً على ما عايناه عبر الملاحظة المباشرة في واحة فزواطة وواحة ترناتة على سبيل المثال لا الحصر. كلها عوامل ساهمت في تفاقم ما يُعرف بـ"العنف الإيكولوجي" الذي يمارس على الطبيعة والإنسان على حد سواء، مما يهدد الهوية الجماعية للسكان، ويضعف الارتباط العميق للفلاحين بأراضيهم.[18]

إن الوضع الحالي لواحات إقليم زاكورة دفع السلطات المحلية إلى إصدار قرار في الموسم الفلاحي الماضي، يقضي بتقليص المساحات المخصصة لزراعة البطيخ الأحمر إلى هكتار واحد لكل فلاح. نظرا إلى مساهمة هذه الزراعة في تعميق أزمة الموارد المائية في المنطقة من خلال حفر آبار يتجاوز عمقها 150 مترا بحثا عن الماء. وفي هذا السياق يعتبر رئيس المجلس الإقليمي أن سعي الإنسان للربح السريع يصعب توقيفه، فالفلاح الذي يزرع البطيخ يشتغل لمدة ثلاثة أشهر ويحصل تقريبا على000 120 درهم، ما يمثل 10 ألف درهم شهريا في السنة. وبالتالي فإنه يفضلها على زراعات أخرى تبقى مهددة بمحدودية المردودية. لكن مع التحسيس والتوعية فقد استجاب الناس للقرار الصادر عن عمالة زاكورة.

إن التناقض بين التحذير من التغيرات المناخية وتشجيع الأنشطة الفلاحية، والذي لم تستوعبه ساكنة واحات زاكورة حسب الفاعل الجمعوي عبد الصادق ع، قد ساهم في تسريع وتيرة التغيرات المناخية. فعلى سبيل المثال، أدت تقنية الضخ بالطاقة الشمسية التي استبدلت الضخ بالوقود أو الغاز إلى استنزاف مكثف لمياه الفرشة المائية، لأنها تعمل دون توقف على مدار اليوم، مما يحرم الفلاحين من التوزيع العادل للمياه لري أراضيهم. وتسبب هذا في تنافس شديد بين الفلاحين، خاصة أصحاب ضيعات البطيخ الأحمر، لتعميق الآبار، حيث يحصل صاحب البئر الأعمق على نصيب أكبر من المياه، مما يؤدي إلى تجفيف مصادر المياه الجوفية وإلحاق أضرار جسيمة بالمنظومة البيئية.
لكن الأزمة لم تنحصر فقط على مستوى السقي، بل انتقلت إلى مستوى آخر يتعلق بأزمة توفير الماء الصالح للشرب للساكنة. مما دفع الحكومة إلى إصدار قرار استثناء الزراعات الأكثر استهلاكا للماء من دعم الدولة، من قبيل الأفوكادو، وأشجار الحوامض الجديدة والبطيخ الأحمر.[19]

---

[18] الخطابي أحمد، "العنف الإيكولوجي والصراعات الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية لزراعة البطيخ الأحمر بواحة درعة بالجنوب الشرقي للمغرب"، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، العدد 27، ماي 2019، ص315 .
[19] قرار مشترك لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 1323.22 الصادر في 17 من شوال 1443 (18 ماي 2022) المتعلق بتحديد كيفيات الاستفادة ومنح الإعانة المالية للدولة من أجل التهيئة المائية الزراعية للاستغلاليات الزراعية.

كلها عوامل دفعت كبار الفلاحين إلى التوجه نحو موريتانيا لضمان استمرارية نشاطهم الفلاحي، مما كلفهم خسائر بقيمة ملياري درهم حسب رئيس الكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية "كومادير".[20]

الجدول 3: كمية الماء التي يحتاجها البطيخ الأحمر من الزراعة إلى الإنتاج

المراحل / الحاجيات	مرحلة النمو- حتى بداية الازدهار (دجنبر- يناير- فبراير)	مرحلة الازدهار حتى الجني (مارس- أبريل- ماي)
متر /³هكتار/ يوم	30	60
عدد الأيام من الأشهر	60	60
كمية مياه السقي بالمتر المكعب	1800	3600
صبيب نظام الري	6252 موزع × 4 لتر/ ساعة = 25	متر مكعب /ساعة
مدة السقي بالساعة/ يوميا	ساعة و15 دقيقة	ساعتين و25 دقيقة

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي زاكورة 2014

توضح معطيات الجدول أن إنتاج هكتار واحد من البطيخ الأحمر يتطلب ما مجموعه 5400 متر مكعب من الماء خلال مدة تتراوح ما بين 4 أشهر أو 6 أشهر من الموسم الفلاحي حسب طبيعة التربة ونظام السقي؛ بمردودية مالية يمكن أن تصل إلى 70000 درهم للهكتار، مقارنة بالفصة التي لا تتجاوز مردوديتها في أفضل الأحوال 18000 درهم للهكتار على الرغم من أنها تحتاج كمية كبيرة من الماء تقدر بـ 12000 متر مكعب للهكتار، حسب معطيات مركز الاستثمار الفلاحي زاكورة.[21] لذلك فإن مطالب الساكنة المحلية بالحد من توسع زراعات البطيخ الأحمر بالواحة رغم مداخيله المدرة على كبار الفلاحين نابعة من إيمانهم بآثاره السلبية على الفرشة المائية وتراجع الزراعات المعيشية.

---

[20] رئيس "كومادير،" كلفة قرار منع زراعة البطيخ بزاكورة بلغت 200 مليار"، جريدة اقتصادكم. تم الاطلاع عليه في 18/10/2023
https://iktissadkom.ma/last-news-maroc/رئيس-كومادير-كلفة-قرار-منع-زراعة-البطيخ-بزاكورة-بلغت-200-مليار

[21] Yahyaoui Abdelaziz eet Abderrahmane Ait Essbaa, Acte du Colloque National " Vulnérabilité des Écosystèmes Oasiens au Changement Climatique : Enjeux et Défis de l'Adaptation", Réseaux de Gouvernance et Développement Durables des Oasis de Drâa, Septembre 2019, P 107.

إن الواحيين كانوا يكتفون في الماضي القريب بزرع مساحات قليلة من البطيخ الأحمر، لا يتجاوز تسويقها الأسواق المحلية كزراعة معيشية. إلا أن تطور أنواع البذور وتقنيات السقي أفقدها تلك الصفة "المحلية" على مستوى الإنتاج والتسويق، خاصة مع توافد مستثمرين أجانب على الواحة سعياً للحصول على نصيب من أرباح البطيخ الأحمر. ومن المتوقع أن يؤدي قرار تقليص زراعة البطيخ الأحمر إلى فتح المجال أمام استثمارات جديدة في زراعة أشجار النخيل وإنشاء ضيعات واسعة، على غرار ما يحدث في واحات الراشيدية، أوفوس، وبوذنيب.. إلخ؛ والتي تشتهر بإنتاج تمور ذات جودة وقيمة عالية من قبيل المجهول والفقوس. خاصة وأن الدولة تدعم الفلاحين الكبار في تجهيز هذه الضيعات من خلال توفير فسائل النخيل و تقنيات الري، إضافة إلى تزويدهم بالطاقة الشمسية والصهاريج المائية التي تندرج ضمن مخطط تنمية سلسلة نخيل التمر بالواحات.[22]

4. الشباب والهجرة

يشكل الشباب بإقليم زاكورة فئة مهمة على مستوى الهرم السكاني المحلي بنسبة تقدر بـ 57.4 % من مجموع الساكنة، 30.2% للإناث و27% من الذكور، وفق إحصاء السكن والسكنى لسنة 2014. ورغم تحسن مستويات الولوج إلى مختلف مستويات التعليم، يواجه الشباب مجموعة من التحديات أبرزها ضعف فرص الشغل بالمنطقة، حيث بلغت معدلات البطالة 16.3% في الإقليم.[23] الشيء الذي يدفع الشباب للتفكير في الهجرة نحو المدن الكبرى للحصول على فرص العمل وإعانة أسرهم، في ظل ضعف إنتاجية العمل الفلاحي في زمن الجفاف. وهو ما يحدث "التأثير المزدوج للهجرة" الذي يؤدي من ناحية إلى إفراغ الواحة من اليد العاملة النشيطة، ويعمق أزمة الفلاحة المعيشية من ناحية أخرى.[24] إذ لا تجد الحقول السواعد التي تعتني بها فتتقلص المساحات المزروعة شيئا فشيئا، وتفقد الواحة عددا مهما من أشجار النخيل كل سنة. ومن ناحية أخرى يساهم المهاجرون في تدفق تحويلات الأموال إلى الأسر القاطنة في الواحة، ما يضمن بقاءها واستقرارها فيها.

إن رغبة الشباب في تحقيق طموحاتهم المستقبلية تصطدم بمجموعة من التحديات السوسيواقتصادية لمواصلة تعليمهم العالي، الذي يفرض الانتقال إلى مدينة أكادير أو مراكش بالنظر إلى غياب جامعة بجهة درعة تافيلالت و ما يرافقه من حاجيات للعيش في هذه المدن، حيث تعجز الكثير من الأسر عن توفير الظروف الملائمة لأبنائها.

---

[22] وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تقديم مخطط تنمية سلسلة نخيل التمر وإطلاق وزيارة مشاريع للتنمية الفلاحية في إطار تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030. تم الإطلاع عليه في 30/10/2023 .
https://www.agriculture.gov.ma/ar/actualites/aqlym-alrshydyt-tqdym-mkhtt-tnmyt-slslt-nkhyl-altmr-watlaq-wzyart-mshary-lltnmyt

[23] Centre régional d'investissement Drâa-Tafilalet , Monographie de la province de Zagora, 2022.

[24] الشيخ مصطفى وآخرون،" التأثير المزدوج لهجرة الشباب على المجتمع الواحي"، في الواحة والتحولات المجتمعية: الإنسان، المجال والمجتمع"، منشورات فكر وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2023.

إلاأن ذلك يعتبر أحيانا مصدر تحفيز لتجاوز تلك العراقيل والوصول إلى مبتغاهم، وهذا ما نستكشفه مع شباب المنطقة الذين توفقوا في الحصول على وظائف عمومية لدى الدولة، منحتهم نوعا من الاستقرار المادي.

> للوصول لمبتغاك يتطلب منك ذلك مجهودا فرديا، لأن كل واحد هنا يترعرع في أسرة ممتدة تحت عتبة الفقر في ظل غياب الإمكانيات. ومفروض عليك أن تشتغل في فصل الصيف لتستعد للدخول المدرسي من جديد لشراء الكتب والملابس. ولكن هذا يبين أن لديك طموحا كبيرا تسعى لأن تصل إليه لتعويض ما فات. والحمد لله توفقنا في ذلك، حصلنا على وظيفة لدى الدولة. وهذه التحديات تنطبق على 95% من ساكنة تمزموط، وهو واقع معيش مشترك. وإن لم تقم بذلك فأنت شخص معرض للمخدرات والبطالة".
>
> (ف، ب،31 سنة)

في ظل التحولات التي شهدتها الواحات في السنوات الأخيرة، ازداد وعي الأسر بأهمية التعليم، مما أدى إلى توفير فرص أكبر للفتيات للالتحاق بالمدرسة بمختلف مستوياتها وصولاً إلى التعليم العالي، بعد أن أظهرن تفوقاً ملحوظاً على أقرانهن الذكور. إذ أصبح ولوج أبناء الأسر إلى الوظيفة العمومية "ضرورة ملحة" للحد من مظاهر الفقر والهشاشة، وتحقيق الارتقاء في السلم الاجتماعي.

أثرت هذه التحولات بشكل مباشر على ارتباط الجيل الحالي من الشباب بالأرض واستثمارهم في الاقتصاد المعيشي للواحة. فقد أصبحت الواحة أقل إنتاجية مقارنة بالماضي بسبب قلة الموارد المائية، مما أدى إلى تشكيل قناعة بأن العمل في المجال الزراعي يعيد إنتاج ما أنتجته الأجيال السابقة، بعد عقود من الفلاحة التي لم تساهم في تحسين المستوى المعيشي للناس.

> وجود الماء في الواحة ليس كافيا لاستقرار الشباب، لأن المشاريع ليست موجودة هنا وأي شخص تسأله يقول لك: دوك 4د تميرات شحال غتربح فيهم فالعام أو نتا كطمح لشحال من حاجة باغي ديرها... السيارة او الدار، داكشي لاش ديما تتفكر في الهجرة
>
> (م، ت، 32 سنة)

في المقابل يؤمن الآباء والشيوخ بأن مستقبل الواحة مع الشباب يصعب المراهنة عليه، خصوصا وأن غالبيتهم يميلون نحو العمل في مهن أخرى بعيدا عن الفلاحة، واضعين نصب أعينهم منطق الربح والخسارة المادية. ظهر هذا الاعتقاد بوضوح في جل المقابلات الميدانية حيث نجد أن الآباء يتمسكون بأراضي أجدادهم، مع مقاومتهم للتحديات التي فرضها واقع الواحة اليوم، عبر زرع بعض الأراضي وسقي النخيل المثمر. فالتخلي عنها بمثابة التخلي عن جهود عقود من الصبر والعمل المستدام في الواحة. هذا التباين في الرؤى حول مستقبل الواحة وَحَّدَتْهُ مبادرة "شباب أيت عبد الله الأحرار" بواحة أفرا، التي ركز فيها الشباب على إنجاز مشروع السقي عبر اعتماد الطاقة الشمسية سنة 2020.

وكانت البداية بجمع المساهمات المالية لأبناء الدواوير المهاجرين في المدن الكبرى وفي الخارج، كل حسب استطاعته إذ شمل المشروع خمسة دواوير: أيت ساكت، أيت عبد الله، أيت لحسن، أيت واحي، الزاوية، بالجماعة الترابية أفرا.

إذ تم حفر ثلاث آبار ومدها بالطاقة الشمسية بعد تركيبها بشكل دائري، لتستمد الأشعة الشمسية على طول اليوم. حيث تم تكليف أشخاص يقومون بصيانتها وتدبير السقي الجماعي، وتحديد تسعيرة السقي لساعة واحدة بقيمة 15 درهم بشكل متساوي بين الجميع بغض النظر عن مساحة الأرض. وقد قلص ذلك بشكل كبير التكلفة الباهظة للسقي باعتماد محركات البنزين، ما حفز الفلاحين لزيادة حرث الأراضي الصالحة للزراعة التي لم يتم حرثها منذ عقود مضت. مما ساهم في إعادة إحياء الواحة التي لم تسلم من الحريق الذي أودى بـ 45 هكتارا من شجر النخيل بالمنطقة سنة 2021.

علاوة على ذلك يؤكد الحسين مفتاح، عضو اللجنة المكلفة بالمشروع، **"أن هذا الورش كان الهدف منه أيضا تشجيع الشباب على الاستقرار بالواحة والعمل في الحقول عبر إعادة إحياء قيم التضامن الجماعي بين الدواوير، وهو ما تجسد بسعادة الجميع بما تحقق، آملين أن تعم الفكرة على المناطق الأخرى"**.

الصورة 3 : مشروع السقي باستعمال الطاقة الشمسية بواحة أفرا

المصدر: مبادرة شباب أيت عبد الله الأحرار

يحيل هذا النوع من المبادرات إلى الأهمية التي يلعبها المجتمع المدني إلى جانب القبيلة كفاعلين أساسيين ومركزيين في تنمية المجالات الواحية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من التهميش الذي يطال ساكنة الجنوب الشرقي. حيث أظهرت السياسات والبرامج الموجهة للواحات ضعف فعاليتها ونجاعتها وقدرتها على مواجهة التغيرات المناخية والنشاط البشري، مما ساهم في ارتفاع أصوات الحركات الاحتجاجية ومطالب المجتمع المدني المرتبطة بأزمة المياه الصالحة للشرب في السنوات الأخيرة في عدد من المناطق الواحية بالمغرب.[25]

5. النساء ومستقبل الواحة

لم تسلم النساء الواحيات من التغيرات المناخية التي أثرت بشدة على الحياة اليومية في مجتمع يتسم بأعراف وتقاليد ثقافية منحت المرأة أدوارا متعددة، تشمل مساعدة أسرتها في الأعمال الفلاحية وتربية المواشي إلى جانب الأعمال المنزلية وما يتبعها من تربية الأطفال ورعايتهم. شهد هذا الوضع تحولاً بنيويا تحت تأثير العولمة والانتقال من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق، إضافة إلى توفير فرص أوسع للفتاة القروية لاستكمال تعليمها العالي والانخراط في التعاونيات لتثمين المنتجات المحلية. يأتي ذلك في إطار سياسات الدولة التي أولت أهمية بالغة لتمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، كخطوة أساسية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وإبراز دور المرأة كفاعل رئيسي في التنمية المحلية.[26] ففي سنة 2015 لم يكن عدد التعاونيات النسوية يتجاوز 2280 تعاونية، ليصل عددها إلى أزيد من 6232 تعاونية بحلول نهاية عام 2020 ، تضم 62,821 متعاونة، مما يمثل 15% من إجمالي التعاونيات في المغرب.[27]

نساء الواحات هن رمز الفكر والعمل والتفاوض والصبر، حيث يشتغلن ليلاً ونهاراً من أجل مصلحة أسرهن وأراضيهن، ويساهمن بما تتيحه لهن إمكانياتهن في التنمية المحلية.[28] وفي هذا السياق، نرصد حكاية حفيظة رفقة اثنتي عشرة من نساء قصر واوزاكور، اللواتي بدأن بالتفكير في الاشتغال بشكل جماعي لبيع الفصة وتربية الماشية بواحة تنزولين منذ سنة 2016 إلى حدود سنة 2020. حيث ساهمت كل عضوة في البداية بـ 50 درهما لا كتراء فدانين كبيرين من إحدى نساء الدوار بـ 150 درهم شهريا، لزرع الفصة مع تكليف "خماس" لحرث الأرض وزرعها.

---

[25] إسماعيل أيت باسو وعبد الصمد خضيري، "تدبير الواحات المغربية: خطاب وممارسة مزدوجين"، سلسلة أوراق السياسات، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2022. تم الاطلاع عليه في 11/07/2023 في https://mipa.institute/9145

[26] المملكة المغربية: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، "المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة، وكذلك القضاء على العنف لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجميع الفتيات"، خلال الدورة 65 للجنة وضع المرأة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة سنة 2021 ، ص64 .

[27]نفس المرجع، ص 64.

[28] Amadou Seyni Saley et autres, "Paroles d'acteurs oasiens", Elwaha N°6 – Genre et Oasis, Réseau Associatif de Développement Durable des Oasis, 2014.

وتم تقسيم السقي بالتناوب بين النساء سواء بتكليف أبنائهن أو شخص آخر. أما حصاد الفصة وجمعها، فكان يتم بمشاركة جميع النساء مرتين في الشهر، حيث تُباع الحزم داخل أو خارج الدوار حسب الطلب بثمن 8 دراهم للحزمة. وكان المشروع ناجحا بامتياز، ما دفعهم للتفكير في تطويره عبر تربية الماشية، إلا أنهن لم يجدن من يقدم لهن الدعم في هذا المجال.

> تحدثنا مع أعضاء القبيلة حول المشروع ورفضوا الفكرة منذ البداية، وقلت لزوجي سنستمر في تحقيق أهدافنا دون الاكتراث لهم؛ وكل من أراد أن يرفض انخراط زوجته أو ابنته فهو حر في قرارته". (ح، أ، 44 سنة)

وبناءً على ذلك، فإن تنامي نسب مشاركة النساء في التعاونيات لا يعكس بالضرورة تمكيناً اقتصاديا حقيقياً، بل قد يخفي وراءه العديد من الممارسات التي تُعزز إعادة إنتاج بعض الهياكل التقليدية التي تحول دون تحرير المرأة، خاصة وأن التعاونيات العائلية مازالت تخضع للتقسيم الجنسي و النوعي للعمل.[29] حيث أن فرص وصول النساء لمناصب القيادة واتخاذ القرار تضل ضعيفة، مقابل احتكارها من طرف الأب أو الأخ أو الزوج... إلخ.

ففي المجتمع الزاكوري، لا تزال هناك فئة متمسكة بالتقاليد الاجتماعية التي تقيد بناتها ضمن حدود المنزل، معتقدةً أن نجاح المرأة يكمن في زواجها وإنجاب أكبر عدد من الأبناء حسب ما أكدته لنا خديجة (34 سنة). مما أفرز توجهين مختلفين في المجتمع حول واقع المرأة الزاكورية، فالاتجاه الأول يسعى إلى مساعدة المرأة في تحقيق غايتها المستقبلية عبر الاستثمار في التعليم، في حين أن الاتجاه الثاني يرى أن الحفاظ على نمط الحياة التقليدية كفيل لجلب السعادة والاستقرار.

شهد ارتباط النساء الواحيات بالأرض والممارسات الزراعية تحولاً ملحوظاً في حياتهن اليومية بسبب تأثير التغيرات المناخية ونقص الموارد المائية. فقد تم التخلي عن جزء كبير من الحقول، وأصبحت خصوبتها غير كافية لإنتاج الخضروات والتمور والكلأ للماشية. ما دفعهن للتخلي بشكل "قسري" عن تربية الأبقار، الدواجن والأرانب وغيرها من الأنشطة كونها تتطلب موارد مالية إضافية والتي كانت توفر في الماضي دخلاً إضافياً للأسر. وبالتالي تقاوم النساء هذا الوضع عبر الاكتفاء في الموسم الفلاحي بضمان كبش عيد الأضحى، كما جرت التقاليد المحلية، وتفادي قدر الإمكان شراءه من السوق أو من عند فلاحين آخرين.
أدى هذا الوضع إلى تفاقم الحواجز التي تعوق وصول المزارعات إلى التمويل وبرامج دعم صغار الفلاحين، وذلك بسبب غياب الاستراتيجيات الشاملة التي تعالج الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الإنتاجية القادرة على التكيف مع التغيرات المناخية. وبالتالي، أصبحت المزارعات معرضات لخطر الانزلاق في حلقة مفرغة من الفقر. وبالتالي أصبحت المزارعات معرضات لخطر الوقوع في "دوامة الموت"[30]

[29] كوثر البداوي، "التمكين الاقتصادي للنساء القرويات عن طريق التعاونيات أية مفارقات؟"، منبر حر، العدد الثامن، معهد الرباط للدراسات الاجتماعية، 2023.

[30] Houzir Meriem, op. cit. p16.

> منذ 2018 هجرت حقولنا البعيدة عن الدوار، ولم أعد قادرة على زيارتها ولو لمعرفة مآلها بعدما اكتسحها الجفاف. واكتفيت فقط بزراعة مساحة صغيرة قريبة من آبار السقي لأنني أتألم كثيرا كلما أسمع من زوجي أن تلك الأرض أصبحت قاحلة ولا تنتج شيئا. وأدعو الله دوما أن يمدنا بالأمطار وإعادة إحيائها من جديد
>
> ع، ب، 46 سنة

الصورة 4: حرث (إ، ب) لأرضه بعد 5 سنوات من هجرها بسب قلة الماء

المصدر: البحث الميداني، شتنبر 2023.

لذلك أصرت (ع، ب، 46 سنة) على زوجها لحرث تلك الأراضي من جديد، وزرع الفصة والذرة لتوفير الكلأ للماشية، وسقي النخيل في نفس الوقت لإنقاذه بعد الإهمال الذي طاله. وهو ما قام به زوجها كما توضح الصورة أعلاه، خاصة بعد حفر بئر جديدة وتجهيزها قرب حقولهم من طرف أحد المحسنين. وهو ما شجع صغار الفلاحين على إعادة زراعة أراضيهم، في ظل قدرة هذه البئر على مد الحقول المجاورة بالماء.

خلاصة و توصيات

أدت التغيرات المناخية والتدخلات البشرية في الواحات إلى تغييرات جذرية في نمط حياة سكانها، حيث لم تعد الأنشطة الزراعية التقليدية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، نتيجة انخفاض منسوب المياه الجوفية وغياب سياسات عمومية فعالة تتصدى لهذه التحولات بشكل استباقي. ولتفادي إهدار الفرص التنموية وضمان مستقبل مستدام للواحة، ظهرت أنشطة اقتصادية بديلة وموازية مثل السياحة والخدمات. في المقابل، تخلّى العديد من صغار الفلاحين عن أراضيهم، وهاجر كثير من الشباب، الذين يمثلون العمود الفقري للقوى العاملةإلى المدن الكبرى. . بالإضافة إلى ذلك، تفاقمت أزمة الجفاف بفعل ممارسات غير مستدامةبين صغار الفلاحيين ، مثل التسابق على حفر الآبار واستنزاف المياه الجوفية.

بدأ هذا التحول مع بناء سد المنصور الذهبي عام 1972. ومع مرور السنوات، تقلص عدد طلقات السد، مما أثر بشكل كبير على استقرار صغار الفلاحين وثقتهم في ممارسة أنشطتهم الزراعيةالمعيشية. وازداد الوضع تفاقماً منذ العقد الثاني من الألفية الثالثة، مع بروز الأنشطة الزراعية الحديثة ذات الطابع التجاري، والتي تسعى لتحقيق أرباح متراكمةمع تكثيف الضغط على الموارد المائية، مثل زراعة البطيخ الأحمر. جاء هذا التحول متزامناً مع برامج الدعم الفلاحي التي أطلقها مخطط المغرب الأخضر، والتي وجد صغار الفلاحين أنفسهم عاجزينعن مواكبتها. كما واجهوا صعوبات في الانضمام إلى التعاونيات الاقتصادية والاجتماعية، إذ سادت التعاونيات العائلية والفردية ذات الأنشطة المحدودة.

رغم ذلك، قاوم الواحيون والواحيات بمختلف فئاتهم الاجتماعية هذه التحديات، آملين في استعادة حنين الماضي، وازدهار الواحة من جديد، مؤكدين ارتباطهم القوي بالأرض. وقد حققت بعض التعاونيات نجاحاً في توحيد الأراضي السلالية الجماعية، كما برزت مشاريع فلاحية ذاتية، سواء كانت معيشية أو تسويقية على المستوى المحلي، واستفاد بعضها من برامج الدعم الفلاحي. في الوقت نفسه، أسهمت التحويلات المالية من المهاجرين في الحواضر الكبرى في تحقيق استقرار الأسر في الواحة.

وإذا كانت التقارير الدولية حول التغيرات المناخية تشير إلى تضرر النساء والأطفال بغيرهم من عواقبها، فإن نساء الواحات لم تسلمن من ذلك. ففي ظل هذه الظروف، توسعت أدوارهن بشكل ملحوظ، حيث لم تقتصر مسؤولياتهن على العمل المنزلي ورعاية الأبناء فقط، بل أصبحت مشاركتهن في الأنشطة الزراعية والأعمال المرتبطة بالقطاع الفلاحي أكثر بروزاً، نتيجة لهجرة الرجال إلى المدن الكبرى بحثاً عن فرص عمل بديلة.

علاوة على ذلك، تتعامل نساء الواحة مع الإكراهات الجديدة من خلال تبني أنشطة ومبادرات تهدف إلى تأمين دخل إضافي لأسرهن. ورغم هذه الجهود، تظل مشاركة النساء واستفادتهن من التعاونيات محدودة

استناداً إلى ما سبق، تقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى المساهمة في تنمية الواحات، وإعادة النظر في السياسات العمومية ذات الصيغة النيولبرالية الموجهة لهذه المناطق.

وتؤكد هذه التوصيات على ضرورة إعطاء الأولوية لدعم صغار الفلاحين لمواجهة التحديات المناخية التي تواجه واحات إقليم زاكورة، إذ تشمل هذه الاقتراحات بشكل خاص:

- خلق التوازن والإنصاف في شروط الدعم العمومي المخصص للتنمية الفلاحية بين صغار الفلاحين وكبار الفلاحين في مواجهة التغيرات المناخية؛

- تبني سياسات تتلاءم مع خصوصية المجالات الواحية، واعتماد برامج فلاحية تراعي حساسية الواحة، وبرامج استعجالية لتدبير الندرة والكثرة؛

- تقوية قدرات صغار الفلاحين في التعامل مع الأراضي الزراعية والزيادة في الإنتاج، إضافة إلى تثمين المشتقات، والتسويق وخلق الاكتفاء الذاتي. وذلك عبر تنظيم دورات تكوينية ومواكبتهم على طول الموسم الفلاحي، والعمل على برامج تهدف إلى تغيير السلوكيات؛

- ضرورة تكثيف المشاريع التي تهدف إلى تسويق المنتوجات النسائية، نظرا لكونها غير تنافسية، سواء من ناحية المعايير أو التصميم الخارجي. ويجب أن تباع هذه المنتوجات بالنظر إلى قيمتها الأخلاقية والهوياتية الأصلية، لأنها تساهم في الحفاظ على موروثات في طور الانقراض؛

- توفير فرص الشغل للشباب الواحي من أجل الاستقرار ومواصلة العمل بالواحة، وعكس الصورة النمطية عن الواحة كمناطق تشجع على الهجرة؛

- المراهنة على البحث الزراعي لضمان استدامة التنوع البيولوجي والفلاحي من خلال تشييد مختبر علمي خاص بالواحات يضم باحثين وباحثات من مختلف التخصصات لتطوير الأنشطة الزراعية واستشراف مستقبل الفلاحة فيها، وتقديم حلول ومقترحات علمية لأصحاب القرار؛

- تنويع أنشطة الاقتصاد التضامني والاجتماعي، بالانفتاح على أنشطة أخرى والعمل على إنشاء علامة تجارية في منتوج التمور الخاصة بإقليم زاكورة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، الشيء الذي يمكنه أن يساهم في رفع قيمة منتوج الفلاحين؛

- ضرورة اعتماد أنواع من البناء ملائمة للمناخ الواحي، لاسيما تقنيات البناء بالطين الحديثة، واعتماد تصاميم هندسية تتكيف مع التغيرات المناخية بالواحة.

لائحة المراجع

- أحمد البوزيدي، **التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17 ومطلع القرن 20) دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية**، منشورات أفاق متوسطية، 1994.
- حسن أحجيج وجمال فزة، **فكيك الواحة المكلومة: إثنوغرافيات عالم معيش**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2020.
- فوزية برج، "بيئوية الفقراء: ديناميات التكيف وممارسات العيش: مقاربة أنثروبولوجية"، مجلة عمران، العدد 7/27، شتاء 2019.
- عبد اللطيف الخليفي، "التراث الطبيعي والثقافي ودوره في تنمية الاقتصاد السياحي- حالة: واحات درعة وتافيلالت"، سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ورقة عمل رقم 14، يوليو 2020.
- نور الدين الزاهي، "الطبقة المتوسطة على ضوء تحولات المجتمع المغربي في المدة الطويلة"، في التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب، مؤسسة فريديك إيبرت، تنسيق: أمينة بوغالبي وعبد الرحمان علال، 2022، ص 47-48.
- الخطابي أحمد، "العنف الإيكولوجي والصراعات الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية لل المتعددة لزراعة البطيخ الأحمر بواحة درعة بالجنوب الشرقي للمغرب"، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، العدد 27، ماي 2019.
- الشيخ مصطفى وآخرون، "التأثير المزدوج لهجرة الشباب على المجتمع الواحي، في **الواحة والتحولات المجتمعية**: الإنسان، المجال والمجتمع، منشورات فكر وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2023.
- كوثر البداوي، "التمكين الاقتصادي للنساء القرويات عن طريق التعاونيات أية مفارقات؟"، منبر حر، العدد الثامن، معهد الرباط للدراسات الاجتماعية، 2023.

- إسماعيل أيت باسو وعبد الصمد خضيري، "تدبير الواحات المغربية: خطاب وممارسة مزدوجين"، سلسلة أوراق السياسات، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2022. تم الاطلاع عليه في 11/07/2023 https://mipa.institute/9145
- المركز المغربي للمواطنة، التقرير التركبي حول نتائج استطلاع رأي المغاربة حول مخطط المغرب الأخضر، ماي 2023.
- المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول نتائج بحث الظرفية لدى الأسر، الفصل الثالث من سنة 2023.
- المملكة المغربية: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، تقرير "المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة، وكذلك القضاء على العنف لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجميع الفتيات"، خلال الدورة 65 للجنة وضع المرأة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة سنة 2021 .
- مصطفى فوزي، **قراءة في إنجازات الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الاركان على مستوى إقليم زاكورة والمندرجة في إطار تنزيل الاستراتيجية الملكية الشاملة للحفاظ على التراث الاقتصادي والثقافي والايكولوجي للواحات المغربية**،2023 .
- "رهـان السـيادة الغذائيـة: إكراهـات المديونيـة والتبـادل الحـر بالمـغرب"، حوار مع الباحث الاقتصادي د نجيب أقصبي، تنسيق ومراجعة علي أزناك، تحرير علي أموزاي، شبكة سيادة، نونبر 2023.
- "رئيس كومادير: كلفة قرار منع زراعة البطيخ بزاكورة بلغت 200 مليار"، جريدة اقتصادكم. تم الاطلاع عليه في 18/10/2023 في:
https://iktissadkom.ma/last-news-maroc/-رئيس-كومادير-كلفة-قرار-منع-زراعة-البطيخ-بزاكورة-بلغت-200-مليار

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، **تقديم مخطط تنمية سلسلة نخيل التمر وإطلاق وزيارة مشاريع للتنمية الفلاحية في إطار تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030**. تم الإطلاع عليه في 30/10/2023 ، في: https://www.agriculture.gov.ma/ar/actualites/aqlym-alrshydyt-tqdym-mkhtt-tnmyt-slslt-nkhyl-altmr-watlaq-wzyart-mshary-lltnmyt .
- Amadou Seyni Saley et autres," Paroles d'acteurs oasiens", Elwaha N°6 – Genre et Oasis, Réseau Associatif de Développement Durable des Oasis, 2014
- Casciarri Barbara, "Drought and 'Natural' Stress in the Southern Daraa Valley: Varying Perceptions among Nomads and Farmers", in Casimir; M.J. (ed.), Culture and the Changing Environment. Uncertainty, Cognition and Risk Management in Cross Cultural Perspective, Oxford, Berghahn, 2008, p. 147-174.
- Centre régional d'investissement Drâa-Tafilalet, **Monographie de la province de Zagora**, 2022.
- Houzir Meriem, **Femmes oasiennes et changement climatique au Maroc**, Heinrich-Böll-Stiftung Rabat, 2017.

https://www.academia.edu/76853347/JOURNAL_DUN_SÉJOUR_DANS_LA_VALLÉE_DU_MOYEN_DRAA_Mohamed_Mahdi

- Jamie Fico and Amine Kenti, **Living on Luck: The Story Behind Zagora's Watermelons**, Heinrich-Böll-Stiftung Rabat. 2022.
- Mohamed Mahdi, journal d'un séjour dans la Vallée du moyen Draa, Meknès, Avril 2020. Consulté le 02/11.2023 :
- Yahyaoui Abdelaziz, Abderrahmane Ait Essbaa. Acte du Colloque National " Vulnérabilité des Écosystèmes Oasiens au Changement Climatique : Enjeux et Défis de l'Adaptation", Réseaux de Gouvernance et Développement Durables des Oasis de Drâa, Septembre 2019.

عن المنشور

المؤلفون: عبد الصمد خضيري - إسماعيل أيت باسو
الجهة المانحة والمحرر: مؤسسة هاينريش بول - الرباط، المغرب
تاريخ النشر: أكتوبر 2024
التصميم: جواد الرابط
نشر من قبل مؤسسة هاينريش بول – الرباط، المغرب، 2024 ©

يمكنكم مشاركة هذا المحتوى و توزيعه و التواصل به عبر جميع الوسائل و الاشكال، وفقا للشروط التالية:

- يجب الإشارة بوضوح إلى مصدر العمل الأصلي، مع تضمين رابط له، و توضيح ما إذا كانت هناك أي تعديلات قد أجريت عليه.
- لا يسمح باستخدام هذا المحتوى لأغراض تجارية، و لا يمكنكم بيع هذا العمل أو أي جزء منه.
- إذا قمتم بدمج العمل أو تحويله أو انشاء عمل جديد استنادا إلى هذا المحتوى، فلا يسمح لكم بتوزيع أو إتاحة العمل المعدل بأي شكل من الأشكال.
- مؤسسة هينريش بول - الرباط، المغرب، لا تتحمل أي مسؤولية عن أي استخدام لهذه الوثيقة من قبل طرف ثالث.

Vous êtes autorisé à partager, distribuer et communiquer ce matériel par tous les moyens et sous tous formats, selon les conditions suivantes:

- Attribution - Vous devez créditer l'œuvre, intégrer un lien et indiquer si des modifications ont été effectuées;
- Pas d'utilisation commerciale - Vous n'êtes pas autorisé à vendre tout ou une partie du matériel composant cette œuvre;
- Pas de modifications- dans le cas où vous effectuez en remix, que vous transformez en créez à partir du matériel composant l'œuvre originale, vous n'êtes pas autorisé à distribuer ou mettre à disposition l'œuvre modifiée.
- La Fondation Heinrich Böll Rabat - Maroc ne peut être tenue pour responsable de l'usage de ce document par de tierces parties.

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
RABAT
Maroc

منشورات سابقة لمؤسسة هينريش بول - الرباط، المغرب،

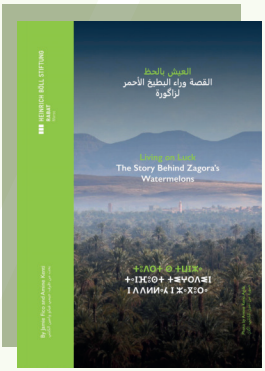

2023

قم بمسح رمز QR لتحميل
النسخة الرقمية مجانا

Living on Luck The Story Behind Zagora's Watermelons
العيش بالحظ القصة وراء البطيخ الأحمر لزاگورة

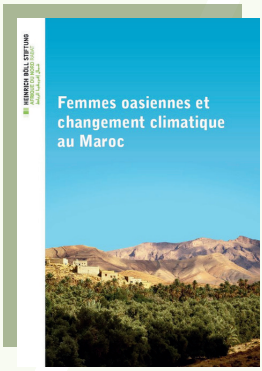

2017

قم بمسح رمز QR لتحميل
النسخة الرقمية مجانا

Femmes oasiennes et changement climatique au Maroc

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
RABAT
Maroc

مؤسسة هاينريش بول - الرباط، المغرب
المؤسسة السياسية الخضراء
33 شارع أبو ذر، الرباط ،10000
05 37 20 20 93/94
ma-info@ma.boell.org
www.ma.boell.org